A

ويبـــو

PCIPD/4/2
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٥/٣/٧

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية

الدورة الرابعة

جنيف، ١٤ و١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٥

استعراض اتجاهات السياسة العامة ومجالات الأولوية
ومشروعاتها في ما تقدمه الويبو من دعم
لأهداف البلدان النامية في سبيل التنمية

وثيقة من إعداد المكتب الدولي للويبو

أولاً – أهداف الويبو في سبيل التنمية الاقتصادية

١ – شهدت أنشطة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في سبيل التنمية تحوّلاً رئيسياً في الأولويات والاتجاهات منذ الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية في أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، إذ إن المنظمة

حافظت على دعمها التقليدي بغية تقديم المساعدة القانونية والتقنية إلى البلدان النامية، وشددت كل التشديد منذ سنة ٢٠٠٤ على العمل بصورة وثيقة مع حكومات البلدان المستفيدة من أنشطتها بغية السماح لها بصورة أفضل بتحقيق فوائد فعلية مما تملكه من أصول الملكية الفكرية. وفي سياق تلك التغييرات المهمة، تركز هذه الوثيقة الانتباه على الاتجاهات السياسية الحالية والمقبلة ومجالات الأولوية والمشروعات التي تقدمها الويبو لدعم أهداف البلدان النامية في سبيل التنمية بالانتفاع بالملكية الفكرية كأداة لتحقيق ذلك.

٢ - وفي ذلك السياق، يتمثل الهدف الحالي لبرامج وأنشطة الويبو، التي يرتقب تعزيزها خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، في مساعدة البلدان النامية على اكتساب التكنولوجيا، وتحقيق أصول الملكية الفكرية وإيرادات وعمالة، عن طريق إدراج وإنفاذ استراتيجيات الملكية الفكرية في أهدافها الإنمائية المستدامة. وتعني التنمية المستدامة في هذا السياق أن تتعادل الأهداف الاقتصادية مع الأهداف الاجتماعية. وفي أثناء ذلك، ستضع الويبو نصب عينيها أيضاً الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة، وستواصل إعارة اهتمام خاص بأقل البلدان نمواً واحتياجاتها الخاصة.*

٣ - وتنعقد الدورة الرابعة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية خلال مرحلة حرجة في تطور نظام الملكية الفكرية، تتميز بما يجري من نقاش في الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، وحول اتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك في منتديات دولية أخرى.

٤ - وتتناول الفقرات التالية بالبحث الوسائل التي من شأنها أن تتيح الفرصة للبلدان النامية أن تزيد ما تملكه من أصول في مجال الملكية الفكرية، بغية تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس اقتصاد يستند إلى المعارف. كما أنها تكشف عن برامج العمل المحددة التي وضعتها الويبو لذلك الغرض، وكيفية تعزيزها خلال السنتين القادمتين.

ثانياً - تطوير الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للملكية الفكرية

٥ - يستهدف عمل الويبو الأساسي منذ سنة ٢٠٠٤ دعم الدول الأعضاء من بين البلدان النامية من أجل تطوير وإنفاذ استراتيجيات تكفل تدبير وحيازة واستغلال الملكية الفكرية في سبيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦ - وتصبح الملكية الفكرية أداة للتنمية الاقتصادية عند الانتفاع بها في سياق الاستراتيجيات الوطنية أو الإقليمية المترابطة بانتظام أو الاستراتيجيات القائمة على المؤسسات، بغية تشجيع وتعزيز الإبداع والابتكار. ويطوّر عدد من الدول الأعضاء مثل هذه الاستراتيجيات في الوقت الراهن أو سبق له أن طورها، سواء كانت خططاً إبداعية، أو استراتيجيات للملكية الفكرية تدعم العلوم والتكنولوجيا أو تشجع الاستثمار أو الحصول على أدوية ميسورة أو تشجع الثقافة والابتكار.

٧ - وثمة اعتراف متزايد بضرورة النظر إلى الملكية الفكرية في سياق أوسع نطاقاً للموارد والتعهدات من أجل تعزيز جهود الباحثين والعلماء والمؤلفين والفنانين والتقنيين والمتعهدين والموسيقيين والناشرين الوطنيين وغيرهم من المبتكرين في مجالات عملهم. وخلاصة القول، فإنه يجب إدراج أي سياسة للملكية الفكرية في سياسات وبرامج أخرى، مما يكفل تطور ونشوء مناخ ملائم وشامل في البلدان النامية التي تتوافق فيها السياسات الوطنية للملكية الفكرية مع سياسات ثقافية واجتماعية وتربوية واستثمارية وضريبية مناسبة. فمن الأرجح مثلاً أن تفشل أي سياسة عامة تساند

* لاستعراض طابع الأنشطة التي نفذت ومدى انتشارها وعددها، يرجى الاطلاع على الوثيقة A/40/2 (الصفحات ٧٠-٨٥ و٩٠-٩٧) والوثيقة A/40/3 (الصفحات ٢٤-٣٢ و٣٤-٣٨).

الملكية الفكرية ولا تساند تمويل العلوم في تحقيق مكاسب اقتصادية. وعلى العكس، فمن الأرجح أن ينجم مناخ علمي قوي عن أي استراتيجية، سواء كانت إقليمية أو وطنية أو مؤسسية المستوى، وكان الغرض منها مساندة العلوم على نحو فعال وعملي، وتيسير سبل انتفاع العلماء بنظام الملكية الفكرية أيضاً.

٨ - وفي الوقت الراهن، يشدد عمل الويبو في ذلك المجال على تشجيع ودعم الدول الأعضاء التي تنشد تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية في سياق خططها الابتكارية الوطنية أو الإقليمية بغرض النهوض بالعلوم والتكنولوجيا والصناعات الثقافية. ويشمل الدعم المحدد الذي تقدمه الويبو في هذا الصدد إجراء دراسات استقصائية وطنية عن الوضع الحالي لنظام الملكية الفكرية، وبخاصة من خلال فحص الملكية الفكرية. ولهذا الغرض، تعير الويبو اهتماماً خاصاً بمسألة إعداد مناهج للبحث العلمي والمقاييس، من شأنها مساعدة البلدان على تقييم أنظمتها الحالية للملكية الفكرية، وعلى تحديد العناصر التي لا وجود لها أو التي تكون في حاجة إلى تقوية.

٩ - ويمكن بهذه الطريقة وضع استراتيجية وخطة عمل لإعداد وتنظيم موارد الوكالات الحكومية المختلفة وغيرها من الشركاء الرئيسيين في قطاعات الأعمال والقطاعات غير الحكومية. وتستلزم الإجراءات التالية تحديد مجالات العمل الكفيلة بتحسين وتطوير الكفاءات المهنية مثلاً، وتيسير الانتفاع بنظام الملكية الفكرية وتسهيله، وجعل مكاتب الملكية الفكرية في متناول المنتفعين المحتملين، وتحسين إسهام المنتفعين بنظام الملكية الفكرية، وتسهيل ترتيبات الترخيص، وتقييم الملكية الفكرية. واستناداً إلى العمل الوثيق مع الحكومات المعنية، طورت الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية أو يجري العمل على تطويرها في عدد من البلدان في كل الأقاليم المعنية. وتجاوبت هذه البلدان تجاوباً قوياً وإيجابياً مع ذلك المجال الجديد للعمل.

١٠- إن استراتيجيات وسياسات الملكية الفكرية التي تدعم المؤسسات الثقافية والتربوية ومؤسسات البحث في القطاعين العام والخاص توفر لها إمكانية تطوير وإدارة أصول الملكية الفكرية. وستساعد الويبو هذه المؤسسات المتخصصة وتدعمها من أجل تطوير وإنفاذ سياسات الملكية الفكرية المناسبة، بحيث يكون بمقدورها حماية وإدارة واستغلال نتائج أبحاثها وغيرها من الأصول القيمة وغير المحسوسة.

١١- وبالنسبة لاستراتيجيات وسياسات الملكية الفكرية، سيستهدف عمل الويبو المشروعات العملية والمنجزة. وستركز المنظمة جهودها على المشروعات الرائدة ودراسات الخبراء ومسألة خلق الكفاءات وتطوير الأدوات المفيدة لهذا الغرض من أجل تلبية الاحتياجات الواقعية لقطاع الأعمال والتحديات التي يواجهها. وسيشمل ذلك الصناعات التي تستند إلى حق المؤلف أو الصناعات الثقافية والسياحة ورعاية الصحة والاستراتيجيات المخصصة لقطاع الحرف اليدوية.

ثالثاً - الانتفاع بالملكية الفكرية في عالم التجارة، وأفضل الممارسات والدراسات والدراسات الاستقصائية

١٢- يشجع وضع الاستراتيجيات الوطنية المناسبة الانتفاع النظامي والعملي بالملكية الفكرية في عالم التجارة. وفي الاقتصاد الذي يستند إلى المعارف، تتسم الملكية الفكرية بإمكانية أكبر تعود بقيمة اقتصادية على أصحابها وعلى المجتمع ككل، من خلال وضع الملكية الفكرية في عالم التجارة في شكل منتجات وخدمات. وبغية مساعدة البلدان النامية على تحقيق مكاسب من أصول الملكية الفكرية، تشدد الويبو على ضرورة استكمال تحديث المرافق الأساسية وتقديم مساعدة استباقية للمبدعين ودوائر الأعمال ومؤسسات البحث العامة والأكاديميات لتقييم أصولها واستغلالها على نحو أكثر فعالية.

١٣- وقد شرعت بلدان نامية عديدة في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية لتحقيق نموها الاقتصادي. وإذا كان من المبكر بعد سرد التجارب الوطنية بإيجاز، إلا أنه يمكن تحديد العديد من الحالات الناجحة في البلدان النامية التي تكشف عن أن الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية قد أدى دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد، ولا سيما أنشطة دوائر الأعمال. ولا شك في أن من شأن تقاسم هذه التجارب أن يكون أداة قيمة تسمح للبلدان والمؤسسات بوضع خطة مفصلة للملكية الفكرية وإعداد مخططات التنفيذ.

١٤- وبالنسبة للاقتصاد الذي يستند إلى المعارف، فإنه يمكن حفز النمو الاقتصادي بالانتفاع الفعلي بالعلوم والتكنولوجيا وحق المؤلف، وبتطوير الصناعات الثقافية. وحكومات البلدان النامية هي أكبر مصدر لتمويل الأبحاث العلمية والتكنولوجية، وأغلب أصول الملكية الفكرية بإمكانها أن تكون حافزاً قوياً للصناعة في حال الانتفاع بها على نحو فعال. وبإمكان السياسات الحكومية أيضاً أن تنقل موارد عامة إلى المجالات التي تحظى بالأولوية مثل العلوم والتعليم وتطور القدرات التكنولوجية للسكان الأصليين، بما في ذلك المعارف التقليدية. ويمكن إدراج أولويات الأبحاث الحكومية في تخطيط الأعمال وتطوير الأهداف. ويتمثل التحدي هنا في الربط بين الأبحاث الممولة حكومياً في "المنبع" والانتفاع بها تجارياً في "المصب"، بالحث على إدخال الكشوفات الإبداعية في عالم التجارة.

١٥- إن إيلاء الأولوية الفعلية للموارد هو مسألة خطيرة، لأن هناك طلبات متعارضة على الموارد المحدودة المتوفرة في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، فإن النفقات الإجمالية للبحث والتطوير لا تفي بالغرض المطلوب في أغلب الأحيان. وفي مثل هذه الحالة، يتطلب الأمر أن تقدم حقوق الملكية الفكرية حافزاً أكبر للاستثمارات الخاصة في مجال البحث. ولا شك في أن من شأن زيادة الإيرادات الناجمة عن المنتجات الناجحة أن ترفع مستوى الموارد المتوفرة لإجراء المزيد من البحث والتطوير.

١٦- ولمعالجة ذلك الوضع، وضعت الويبو مشروعات ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على ربط الأبحاث فعلياً في مؤسسات البحث الممولة خاصة من القطاع العام بأولويات دوائر الأعمال. وتدعم تلك المشروعات مسألة تحديد أولويات الأبحاث الوطنية من خلال ربط البحث بتطوير الإنتاج. وعلاوة على ذلك، من المقترح على العلماء الذين يعملون في مؤسسات البحث العامة تسويق أبحاثهم والتعاون معاً عن طريق الشبكات القائمة بين مؤسسات البحث في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

١٧- وفي أوساط الأعمال الوطنية والعالمية التنافسية للغاية، تمثل حقوق الملكية الفكرية جزءاً لا يتجزأ من رأس مال أي مؤسسة. ومن البيّن أن الملكية الفكرية المحمية بالحقوق تستغل باطراد كعامل إضافي لرصد الأموال الكفيلة بتطوير الأعمال وتحسين المنتجات أو الخدمات. وبالمثل، فإن زيادة تأمين ملكية حقوق الملكية الفكرية تفضي إلى زيادة توفر التمويل التجاري وانخفاض تمويل النفقات. ويدعم تأمين ملكية حقوق الملكية الفكرية أيضاً باستراتيجيات الإنفاذ الفعالة واستراتيجيات مكافحة التعدي على الحقوق، حيث إن الاستغلال الواسع النطاق للموضوعات المحمية بحقوق الملكية الفكرية في أي بلد بدون تصريح يزعزع ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي، ويقلل الفرص المناسبة والمتاحة للمبدعين والمبتكرين المحليين لاستغلال حقوقهم على نحو فعال وتحقيق النمو الاقتصادي.

١٨- ويمكن حفز أعمال الشركات الكبيرة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب الأصول المتعلقة بالبراءات وحق المؤلف والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية، نظراً لأنها يمكن أن ترقى إلى صفقات ترمي إلى منح تراخيص بالملكية الفكرية. ويتيح الاتجار بتلك الأصول لأي شركة بالنفاذ إلى الأفكار الابتكارية لشركة أخرى عن طريق تبادل التراخيص.

١٩- وبإمكان علامات التجارة والخدمة وعلامات الرقابة والعلامات الجماعية والبيانات الجغرافية أن تؤدي دوراً استراتيجياً في الأعمال التجارية. وبإمكان العلامات التجارية، في حال تطويرها

استراتيجياً، أن تكون بالغة القيمة في المعاملات المالية مثل معاملات الاتحاد والحيازة، حيث إن قيمتها الخالصة قد تكون أعلى من قيمة الأصول المادية.

٢٠- ويعمل برنامج الويبو الذي يرمي إلى تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تدعمها بالتماشي مع المؤسسات ذات الصلة في البلدان النامية. والغرض من ذلك هو التأكد من أن السياسات والبرامج التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ نظام الملكية الفكرية في الحسبان كأداة لتعزيز قيمة منتجاتها وخدماتها، وتحسين قدرتها التنافسية. ولا شك في أن الدراسات الوطنية الجارية حالياً بشأن انتفاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظام الملكية الفكرية في عدد من البلدان النامية ستساعد على تحديد العوائق الحالية، ومعرفة القطاعات التي بإمكانها أن تستفيد من الانتفاع بالنظام على نحو أوسع نطاقاً وأكثر فعالية. ومن المرتقب تركيز الاهتمام على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التصدير لتعزيز قيمة منتجاتها وخدماتها بالانتفاع بأصول الملكية الفكرية.

٢١- إن البلدان النامية تحظى بثروة هائلة من الأصول الثقافية المادية والرمزية معاً، وسكانها أغنياء بالمعارف الثقافية والمهارات التقليدية. ويتبيّن من الخريطة العالمية للصناعات الثقافية أنه على الرغم من ضيق رقعتها خلال العقد الأخير، إلاّ أنه لا تزال هناك فجوة في المعارف والمعلومات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية. ففي العديد من البلدان النامية، لا يعترف قط بالصناعات الثقافية كقطاع اقتصادي. وفي بعض الأحيان، يصعب تعريف ذلك القطاع، الأمر الذي يجعل من الصعب على واضعي السياسات معالجة المشكلات على وجه فعال وتحقيق الإمكانات الاقتصادية للأنشطة الثقافية. ولذلك، وضعت الويبو منهجاً يسمح باستعراض المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف، من حيث ما تدر من قيمة مضافة وعمالة وتجارة خارجية. وقد اختبر ذلك المنهج بنجاح في عدد من الدول الأعضاء، وأثبت لها ما ينطوي عليه القطاع الثقافي من إمكانات. ومن المنتظر إعداد مناهج إضافية مماثلة وعرضها على الدول الأعضاء، بغية إدراج الصناعات الثقافية كعنصر في خطط التنمية الوطنية.

٢٢- وفي عالم التجارة، يتميز كل إقليم بثقافاته ومنتجاته ومهاراته الخاصة، التي تمثل الجزء المرئي من التنوع الثقافي والتقاليد الثقافية. والسلع التي تستند إلى حق المؤلف هي مصدر لإمكانات اقتصادية مهمة للبلدان النامية الغنية بالفولكلور والتقاليد الفنية، وذلك نظراً للعناصر الفكرية والابتكارية لهذه السلع وجذورها الاجتماعية وتأثيرها الاقتصادي الإيجابي. ومن وجهة النظر المادية والاقتصادية على السواء، من المهم تحويل الأصول الثقافية التقليدية النابضة بالحياة إلى مصدر من شأنه أن يؤدي إلى خلق الوظائف والإيرادات العالية وتطوير السياحة المستدامة.

٢٣- بيد أن ذلك النشاط لا يزال يتغاضى عنه. ولذلك، تسعى الويبو إلى لفت انتباه البلدان النامية إلى ضرورة الانتهال من مناهل تلك الموارد الوطنية، وإلى مساعدتها على تحقيق مكاسب اقتصادية من الابتكارات الفنية الوطنية. ويمثل ذلك أهمية خاصة للعديد من البلدان النامية التي لا تتوفر لها سوى موارد محدودة، حيث إن الاستثمارات القليلة المطلوبة منخفضة، والنفاذ إلى تلك الموارد لا يتطلب درجة عالية من الإبداع التكنولوجي أو الاعتماد على هيكل صناعي متطور. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن ابتكار منتجات وخدمات متميزة لصون وتسويق أشكال التعبير الفني التقليدي، بالانتفاع بالأدوات المناسبة للملكية الفكرية.

٢٤- وفي الوقت الذي ينبغي فيه أن تنتهل ثروة الأمم من مناهل كل مجال، أقرت البلدان بأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية وحمايتها توفر لها إمكانات هائلة لخلق الثروة والخبرة، كما أنها تحقق مكاسب اجتماعية لأنها تشكل جزءاً مهماً من التراث الثقافي والهوية التاريخية للمجتمعات المحلية في البلدان النامية. فالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المقترنة بالانتفاع بها على نحو دائم

تضع البلدان النامية التي تحظى بها في وضع تنافسي مفيد، كما أنها تسمح لهذه البلدان الغنية بالتنوع البيولوجي بالمشاركة على نحو أكثر فعالية في عالم التجارة.

٢٥- وستواصل الويبو تركيز جهودها على الجوانب المتعلقة بالمجال التجاري لحماية المعارف التقليدية وتقاسم المكاسب الناجمة عن الموارد الوراثية. وتقترح حالياً تنفيذ استراتيجيات تعتمد على معارف الشعوب.

٢٦- وتمثل أشكال التعبير الثقافي التقليدي (أو أشكال التعبير الفولكلوري)، مثل الموسيقى والحرف اليدوية والمخططات، مصدراً للابتكارات المعاصرة، ويمكن لها أن تسهم في تطوير المجتمعات التقليدية من خلال خلق وظائف محلية وتطوير المهارات والسياحة الثقافية وتحقيق عائدات بالنقود الأجنبية من منتجات المجتمعات المحلية. وفي حال تمتع الابتكارات التقليدية بالحماية القانونية، فإن بإمكان الملكية الفكرية أن تسمح للمجتمعات المحلية بتسويقها و/أو استبعاد المنافسين. كما أن تسويق منتجات الحرف اليدوية يسهم في زيادة الطلب عليها، ويسمح للمجتمعات المحلية بإثبات هويتها الثقافية وترسيخها. والعديد من الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تمارس حالياً في البلدان المتقدمة والنامية تخلق الثروة عن طريق الانتفاع بأشكال ومواد الثقافات التقليدية. فعلى سبيل المثال، تزدهر اليوم صناعة نشر الكتب والموسيقى والمصنفات السمعية البصرية والإذاعة والأزياء في البلدان النامية في العالم أجمع.

٢٧- وخلال الاضطلاع بالأعمال الوارد ذكرها أعلاه، انضم واضعو السياسات وممثلو المجتمعات الأصلية في البلدان النامية إلى النقاش الدولي، مما سهّل وضع السياسات والبرامج الداعمة المناسبة والقائمة على الأهداف الإنمائية الوطنية.

رابعاً - تعزيز التبادل التكنولوجي

٢٨- ستساعد الويبو الدول الأعضاء من بين البلدان النامية على تعزيز قدرتها على المشاركة في نقل وتبادل التكنولوجيا بين البلدان (أي تدفق التكنولوجيا في الاتجاهين) وعلى الانتفاع بذلك. وفي الاقتصاد القائم على المعارف، تفترض المشاركة الكاملة في تبادل التكنولوجيا الاعتماد على مركز تفاوضي متبصر، وعدد كاف من المهنيين المهرة في إجراء المعاملات التجارية التكنولوجية.

٢٩- وتنجم القوة التفاوضية عن القدرة على توفير الأسواق أو التعويضات المالية أو العمالة الماهرة أو الأصول غير المحسوسة مثل الملكية الفكرية أو الدراية العملية. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، لا تعتبر حيازة التكنولوجيا على أساس الأسواق الكبيرة أو التعويضات المالية وحدها خياراً واقعياً، حيث إنها ليست كبيرة من الناحية الجغرافية أو الديموغرافية، ولا تتوفر لها الموارد الكافية لشراء التكنولوجيا أو للحصول على ترخيص بها. ولذلك، يتمثل أفضل خيار لها في إبرام اتفاقات للترخيص. ففي مثل هذه الاتفاقات، تجذب محوّل التكنولوجيا القيّمة الأسواق الجديدة وحماية الملكية الفكرية وتوقع إجراء صلة بالدراية العملية المحلية والعمالة الماهرة، الأمر الذي يؤدي إلى دعم أصول الملكية الفكرية الأصلية.

٣٠- ولهذه الأسباب، فإن نجاح نقل التكنولوجيا يتوقف أولاً على إنفاذ استراتيجية شاملة في كل بلد نام بغية توفير أصول الملكية الفكرية وتملكها واستغلالها. وينبغي أن يقوم ذلك على أساس تطوير رأس المال البشري وسياسات استباقية عامة، من أجل دعم القدرة على البحث والتطوير محلياً والتعاون بين القطاعين الخاص والعام. ونتيجة لذلك، فإن الجمع بين نقل التكنولوجيا وتبادلها على أساس التكنولوجيا والدراية العملية المطورة محلياً، بإمكانه أن يصبح أداة مهمة للبلدان النامية. وعلى العكس، إذا لم تتوفر أصول الملكية الفكرية والدراية العملية المملوكة محلياً والتي تسمح بتبادل القيمة،

فإن البلدان النامية ستواصل مواجهة تحديات خطيرة في النفاذ إلى التكنولوجيا المطورة في الخارج، وفي تطوير وتعزيز الأعمال القائمة على أساس التكنولوجيا المطورة محلياً.

٣١- وبغية دعم البلدان النامية في سبيل توفير أصول الملكية الفكرية وتملكها واستغلالها، فإن الويبو تساعدها في تحسين قدرتها التسويقية في عملية نقل التكنولوجيا وتبادلها. وتقدم الويبو أيضاً برامج من شأنها خلق الكفاءات لتسهيل عملية نقل التكنولوجيا وتبادلها في البلدان النامية. وتنقل التكنولوجيا من طرف إلى طرف آخر بموجب تراخيص الملكية الفكرية واتفاقات الدراية العملية، علماً بأن الاتفاقات الأخيرة تبرم في شكل اتفاقات رسمية للتدريب أو في شكل مشروعات مشتركة. كما أنه بناء على المشروعات المشتركة واتفاقات التنمية المشتركة واتفاقات التصنيع والتوزيع، يجوز نقل التكنولوجيات من شريك إلى شريك آخر في شكل غير رسمي، نظراً لعمل الموظفين جنباً إلى جنب. ومن أجل المشاركة في مثل هذه المعاملات، يجب أن يعتمد البلد النامي الشريك على مفاوضين مهرة سبق لهم التدرب على منح تراخيص بالملكية الفكرية، واستخدام أدوات تقييم أصول الملكية الفكرية، وتسويق وتوزيع المنتجات أو الخدمات الموسومة على المستويين الإقليمي أو الوطني.

٣٢- ولا شك في أن تراخيص حق المؤلف والحقوق ذات الصلة من شأنها أن تكون أداة رئيسية للنمو الاقتصادي واقتسام الثقافة والمعارف والمعلومات، فضلاً عن تبادل التكنولوجيات. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات الثقافية مثل المتاحف ودور المحفوظات والسجلات المحلية تمنح تراخيص داخلية وخارجية بشأن مواد حق المؤلف بغية تطوير وحفظ وجود رقمي لها، ومباشرة فرص التسويق التي تصون تفويضاتها الثقافية.

٣٣- وعلى وجه التحديد، تعير الويبو اهتماماً خاصاً بالأنشطة التالية من أجل دعم عملية نقل التكنولوجيا وتبادلها:

(أ) تعزيز تطوير وإدارة أصول الملكية الفكرية في مؤسسات البحث. وسيواصل برنامج الويبو تركيز جهوده على الأنشطة العملية والملموسة التي تستهدف مؤسسات البحث والتطوير والأكاديميات ومؤسسات الأعمال التجارية في البلدان النامية، مع التشديد بصورة كبيرة على توفير أصول الملكية الفكرية. وسيبذل مجهود خاص لتعزيز قدرة مؤسسات البحث في البلدان النامية على إجراء روابط قوية بالإدارات الوطنية للملكية الفكرية من أجل تحسين سبل الوصول إليها، وتطوير التعاون بين الوكالات العلمية ووكالات الأعمال المدعمة حكومياً.

(ب) إنشاء شبكات لمراكز البحث، حيث إن مؤسسات البحث الراسخة الأركان واتحادات الشركات الخاصة تسهل عملية نقل التكنولوجيا وتبادلها. ففي الواقع، أغلب مراكز البحث في البلدان النامية تفتقر اليوم إلى بنية أساسية ملائمة. ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستويات الاستثمار في مجال الملكية الفكرية وقلة المعرفة بها، والافتقار إلى دعم قانوني ومالي ومهني للانتفاع بنظام الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي. وعلاوة على ذلك، فإن بعض مؤسسات البحث تتضرر ضرراً جسيماً من عدم قدرتها على استبقاء أهل الخبرة بها، ومن التقييدات المفروضة على الموارد الأخرى.

(ج) تطوير القدرة على منح تراخيص بالملكية الفكرية. وستواصل الويبو مساعدة الدول الأعضاء على تدريب مجموعة من المهنيين على المفاوضات المتعلقة بالترخيص على أساس نهج محلي و"تدريب المدربين". ومن التدابير المهمة في هذا الصدد، يجدر التنويه بنشر دليلين بشأن نقل التكنولوجيا ومنح تراخيص بشأن حق المؤلف.

خامساً – إنشاء المؤسسات وتطوير الموارد البشرية

٣٤- إن الانتفاع بالملكية الفكرية كعامل حاسم في عملية التنمية يجب دعمه بإنشاء المؤسسات وتطوير الموارد البشرية. وتقدم الويبو مساعدتها إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أجل خلق كفاءات وطنية مستدامة ومرافق أساسية ملائمة لمستوى تنميتها. وقد حظيت بلدان نامية عديدة بمساعدة الويبو بغية تحديث إداراتها ومكاتبها المعنية بالملكية الفكرية، مما ساعدها بالفعل على التحوّل عن نظامٍ يدوي إلى حدٍ بعيد، والانتقال إلى نظام محوسب حديث. وبالمثل، فإن الموارد البشرية تمثل عنصراً حاسماً ومهماً. وفي هذا الصدد، قدمت الويبو مساعدات مهمة لتطوير الموارد البشرية الضرورية بالتدريب على إدارة الملكية الفكرية، وتوفير عدد كاف من الموظفين الذين يمكن لهم تذليل الصعوبات للانتفاع الفعال بالملكية الفكرية كأداة للتنمية.

٣٥- ومن أجل بلوغ ذلك الغرض، تنفذ الويبو مجموعة كبيرة من البرامج والأنشطة. وتساعد مكاتب الملكية الفكرية في ترشيد إدارة الأعمال وتطوير الكفاءات المهنية والإدارية عن طريق بعثات الخبراء الاستشارية والتدريب في موقع العمل وعقد الندوات والدورات التدريبية والزيارات الدراسية، واستهداف مجموعات محددة مثل القائمين على شؤون الملكية الفكرية وواضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين والقضاة والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وغيرهم.

٣٦- وتباشر أكاديمية الويبو العالمية أنشطة تستهدف تطوير الموارد البشرية على وجه الخصوص، إذ إنها تقدم المساعدة في مجال التدريب العملي ووضع السياسات، والتعليم، وخدمات البحث والاستشارة بشأن مختلف جوانب الملكية الفكرية، وتكيّف كل تلك الأنشطة كلما أمكن لتلبية الاحتياجات المحددة لمختلف فئات المستفيدين منها.

٣٧- إن برنامج الأكاديمية للتعليم عن بعد والدورات التدريبية المهنية وبرامج وضع السياسات المخصصة للإداريين والمسؤولين الحكوميين المعنيين بالملكية الفكرية، كل ذلك أصبح أكثر رواجاً. ومن أجل تلبية الطلبات المتزايدة على تعلم مبادئ الملكية الفكرية بصورة أكثر فعالية، عززت الأكاديمية برنامج التعليم عن بعد، فقدمت دراسات عامة عن الملكية الفكرية بسبع لغات، ونظمت دورات متخصصة ودورات مشتركة للحصول على شهادات ودبلومات بالتعاون مع مؤسسات تعليمية مشهورة. وخلاصة القول، فإن الأكاديمية مؤسسة فعالة من المنتظر أن تواصل تكييف أنشطتها وفقاً لتغير الطلب على تطوير الموارد البشرية في مجال الملكية الفكرية.

٣٨- ومن بين الأدوات الفعالة الرامية إلى تقديم المساعدات الوارد ذكرها أعلاه خطة العمل الوطنية التركيز التي هي إطار مصمم ومحدد قطرياً للمساعدة التقنية. وتتعاون الويبو أيضاً مع المؤسسات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية في البلدان النامية لتدريب مواطنيها، وذلك بإبرام اتفاقات شراكة مع مؤسسات أو مراكز التدريب في مجال الملكية الفكرية والجامعات ومراكز البحث.

٣٩- كما أن برنامج عمل الويبو المخصص لإنشاء مؤسسات في البلدان النامية يشمل مختلف الهيئات التي تدعم المجتمعات الإبداعية والفنية وأصحاب حقوق المؤلف. وهو يركز تركيزاً شديداً على إنشاء جمعيات للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق ذات الصلة، لا سيما في البلدان التي لم تنشأ فيها بعد. كما أنه يعزز دور الجمعيات الموجودة حالياً، مما يسمح لها بأداء مهمتها على الوجه المناسب كوسيط مهم بين المبتكرين والمنتفعين بحق المؤلف والمرخص لهم، ويكفل بالتالي تعويض الفنانين والمبتكرين والمؤلفين والملحنين تعويضاً مناسباً مقابل الانتفاع بأعمالهم ومصنفاتهم.

سادساً – المرونة والسياسة العامة

٤٠- إن الاعتراف بالملكية الفكرية كعنصر حاسم ومهم في التنمية والتجارة لفت الانتباه في نفس الوقت إلى علاقتها بقضايا السياسة العامة، مثل الارتباط بين الملكية الفكرية من جهة والسياسات الصحية والتجارية والتعليمية والتنافسية من جهة أخرى. وفي سياق ذلك الإطار الواسع النطاق، ينبغي أن يؤدي الانتفاع بنظام الملكية الفكرية إلى مشاركة عدد غفير من الشركاء، مما يكفل تفهماً أفضل للإسهام الاجتماعي للملكية الفكرية بعيداً عن المكاسب الاقتصادية الملموسة. ولذلك، فإن الويبو تساعد الدول الأعضاء من بين البلدان النامية على وضع أنظمة وطنية للملكية الفكرية تتماشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية، وتركز على الأجل الطويل على خلق القدرة الابتكارية لدى الشعوب الأصلية لمواجهة تحديات المستقبل. كما أن الويبو تشارك عدداً غفيراً من أصحاب المصالح المختلفة في الاهتمام بالأنشطة الابتكارية وتعزيز الروابط والتعاون بين أفراد المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات.

"١" إسداء المشورة القانونية والانتفاع بالمرونة

٤١- بالإضافة إلى إسداء المشورة بشأن تماشي التشريعات الوطنية مع اتفاقات الويبو الدولية وكذلك مع اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، تستهدف المساعدة القانونية التي تقدمها الويبو السماح لواضعي السياسات وسن القوانين باتخاذ قرارات سديدة بشأن الانتفاع في قوانينهم الوطنية بالخيارات والمرونة المتوفرة في الأطر القانونية الدولية. ولهذا الغرض، تقترح الويبو على البلدان النامية أن تنضم إلى المعاهدات التي تدعم الملكية الفكرية والأهداف الإنمائية. وتنظم دورات تدريبية بشأن إنفاذ تلك المعاهدات فور الانضمام إليها.

٤٢- وكثيراً ما تنشد مساعدة الويبو البلدان الأقل نمواً التي تواجه المهلة الأخيرة المحددة بسنة ٢٠٠٦ للامتثال تماماً لالتزامات اتفاق تريبس، أو البلدان النامية التي تستعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي السنين الأخيرة، جرى توضيح مرونة الأطر القانونية الدولية تلبية للاحتياجات العاجلة للبلدان النامية. ويشمل ذلك الإعلان المتعلق باتفاق تريبس والصحة العامة والمعتمد في ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠١ في الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، وقرار المجلس العام للمنظمة المذكورة المتخذ في ٣٠ أغسطس/ آب ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من الإعلان الآنف ذكره، والتي تنص على تقديم منتجات صيدلية ميسورة إلى البلدان النامية التي لا تتوفر لها القدرة على تصنيع هذه المنتجات أو لا تصنعها إطلاقاً. وتشارك الويبو أيضاً في عمل لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بحقوق الملكية الفكرية والإبداع والصحة العامة.

٤٣- وسيواصل برنامج الويبو للتعاون الإنمائي تلبية طلبات البلدان التي تنشد مشورة محددة بشأن إنفاذ تشريعات في مجال البراءات وحماية بيانات الاختبارات، وكذلك بشأن تدابير الحماية التكنولوجية والاستثناءات والتقييدات المفروضة على حق المؤلف.

٤٤- وبموازاة العمل المتقدم الذي تباشره اللجنة الدولية الحكومية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور للكشف عن حلول قانونية لشروط الحماية في تلك المجالات على المستوى الوطني، تواصل الويبو الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية التي تتقدم بها الدول الأعضاء من بين البلدان النامية. ومن المرتقب أن يتزايد الطلب على تلك المساعدة، تمشياً مع رغبة الدول الأعضاء في استغلال فرص الحماية القانونية للأصول الطبيعية والتقليدية التي تملكها شعوبها. كما تدعم الويبو البلدان النامية، وبخاصة تلك التي توصلت إلى مرحلة متقدمة، في سبيل استعراض أنظمتها الحالية لحماية الملكية الفكرية، وفحص أدوات الملكية الفكرية المخصصة للتنمية الوطنية والتي لم يسبق فحصها، مثل حماية حلول تقنية معيّنة بموجب تشريعات نماذج المنفعة.

"٢" قضايا السياسة العامة

٤٥- يتمثل السبب الجوهري لحماية الملكية الفكرية في أن بمقدورها أن تحفز الابتكار والإبداع، وتشجع استغلال الاختراعات لمصلحة المجتمع. وتستهدف السياسة العامة هنا الحفاظ على نظام للملكية الفكرية من شأنه تشجيع الإبداع بفضل مبادرات الحماية الاستباقية، والتأكد في نفس الوقت من أنه لا يضر بمصلحة المجتمع. وفي هذا السياق، يتمثل التحدي الذي يواجه الويبو في إدراج قضايا السياسة العامة في البرامج التي تنفذها مع البلدان النامية، مثل التوعية بمرونة المعاهدات الدولية الحالية للملكية الفكرية.

٤٦- ويتمثل الجانب الآخر لبرامج الويبو في دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحديد وتعريف وصياغة خياراتها السياسية عن طريق تشجيع تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء سواء من بين البلدان النامية أو المتقدمة، وتيسير النقاش بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وقد نظمت بعض الندوات في هذا الصدد وسيستمر العمل على تنظيمها، حيث إنها أثبتت فائدتها في توضيح بعض المفاهيم أو أسباب سوء التفاهم، وقدمت معلومات دقيقة عن نتائج خيارات سياسية مختلفة. وعلاوة على ذلك، فإن إعلان منظمة التجارة العالمية في الدوحة كان موضع نقاش أيضاً في الاجتماعات التي عقدتها الويبو في أقاليم نامية مختلفة.

٤٧- وقد حقق النظام الدولي لحق المؤلف توازناً دقيقاً بين حق المبتكرين والمؤلفين في الرقابة على الانتفاع بأعمالهم ومصنفاتهم من جهة، ومصلحة عامة الجمهور في النفاذ إلى مثل هذه المعلومات من جهة أخرى. وتساعد الاستثناءات والتقييدات المفروضة على حق المؤلف والحقوق ذات الصلة على حفظ ذلك التوازن، علماً بأنها موضع الاعتراف في الاتفاقيات الدولية ومقننة في التشريعات الوطنية.

٤٨- إن المحيط الرقمي الذي يتزايد فيه انتشار مصنفات حق المؤلف، أو الذي تبتكر فيه، يشكل تحدياً للتوازن بين حقوق المبتكرين والمنتفعين. فالتكنولوجيات الرقمية يجب استخدامها بطريقة تسمح بمراعاة الاستثناءات والتقييدات المفروضة على حق المؤلف والحقوق ذات الصلة، وتكفل صون الحقوق الخاصة ومصلحة عامة الجمهور. فعلى سبيل المثال، بناء على إطار سياسي ملائم التنظيم، يمكن تدبير تكنولوجيات رقمية متطورة لإدارة الحقوق من أجل السماح بتحديد الانتفاع بالمواد الرقمية من طرف المستفيدين المؤهلين من تقييدات واستثناءات حق المؤلف، في بعض المجالات مثلاً كالتعليم عن بعد ولمصلحة الأشخاص المتضررين بصرياً.

٤٩- وأكدت معاهدات الويبو بشأن الانترنت ضرورة حفظ التوازن بين أصحاب حق المؤلف والحقوق الأخرى من جهة وعامة الجمهور من جهة أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالتدريس والبحث العلمي والنفاذ إلى المعلومات. وعلاوة على ذلك، يمكن النص في التشريعات الوطنية على تقييدات واستثناءات في المحيط الرقمي، على أساس أنها لا تضر بالاستغلال الاعتيادي للمصنفات الثقافية المحمية وأدائها، أو لا تلحق أضراراً لا مبرر لها بمصلحة المؤلفين وغيرهم من أصحاب الحقوق. وتساعد الويبو البلدان النامية على الانضمام إلى تلك المعاهدات بإسداء المشورة لها بشأن تشريعات حق المؤلف الملائمة لمواجهة تحديات المحيط الرقمي، وتوفير الحماية لأصحاب حقوق المؤلف، والتأكد في الوقت نفسه من عدم إعاقة المنتفعين الشرعيين من النفاذ إلى المعلومات بدون وجه حق.

سابعاً - البلدان الأقل نمواً

٥٠- تعير الويبو اهتماماً خاصاً للبلدان الأقل نمواً وتساعدها على إنشاء المؤسسات. ومن المعروف أن احتياجات البلدان الأقل نمواً لا تماثل احتياجات العديد من البلدان النامية، لأن هناك اختلافات في

العديد من مجالات الشواغل الاقتصادية والاجتماعية. وبما أن الأولويات الإنمائية تتفاوت بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، فإن الاعتبارات السياسية العامة المطلوبة في هذا الصدد تتفاوت كذلك.

٥١- وفي ضوء ما ورد ذكره أعلاه، يستلزم إنشاء مؤسسات مناسبة للملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً عناية خاصة، ويجب أن يأخذ مرونة السياسة العامة المتاحة لها بموجب مختلف معاهدات الملكية الفكرية في الحسبان. وتتوفر للبلدان المتقدمة ولعدد من البلدان النامية أنظمة راسخة من التعليمات التي تكفل عدم إضرار الحقوق الاحتكارية بالمصلحة العامة بدون وجه حق. أما في البلدان الأقل نمواً، وبخاصة إثر النص على حماية البراءات في قطاع المستحضرات الصيدلية، وحماية مواد الموارد التعليمية والبرامج الحاسوبية ونتائج الأبحاث الزراعية الأساسية، فإن نظام الملكية الفكرية ينبغي أن يكون متوازناً مع الحاجة إلى النفاذ إلى الدراية العملية والتكنولوجيا. ولا شك في أن من شأن خبرة ودعم كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تقدماً أن يساعد البلدان الأقل تقدماً على ابتكار أنظمة لها في مجال الملكية الفكرية، تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الفريدة.

٥٢- ويتطلب ابتكار الآليات المناسبة لتحقيق التوازن بين مصلحة أصحاب الحقوق والمجتمع إجراء المشاورات والاعتماد على بيانات موثوق بها ومعرفة المجال المحدد للعمل. وبناء على ذلك، تساعد الويبو البلدان الأقل نمواً على تحديد خياراتها في إطار نظام الملكية الفكرية، على نحو يتماشى مع مصالحها وأهدافها واستراتيجياتها الإنمائية والتزاماتها الدولية. وعلى وجه الخصوص، تقدم المساعدة إلى البلدان الأقل نمواً أيضاً بغية وضع وإنفاذ الاستراتيجيات والسياسات المناسبة في مجال الملكية الفكرية، وإنشاء المؤسسات، واكتساب المهارات الإدارية، وغير ذلك من الجوانب الأخرى لنظام الملكية الفكرية، الأمر الذي يساعد على دعم النشاط الابتكاري والإبداعي المربح في القطاعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية.

ثامناً - الشراكة الحكومية والدولية الحكومية وغير الحكومية

٥٣- من أجل الانتفاع بالموارد على أفضل وجه، تسعى الويبو سعياً حثيثاً إلى ربط مشروعات التنمية والأنشطة التي تنفذها لصالح البلدان النامية بغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية بالملكية الفكرية وقضايا التنمية الاقتصادية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يعزو أهمية قصوى إلى فوائد التعاون الذي يقوم بهذا الشكل. ومن المسلم به في الاقتصاد المعولم للمعارف أن لمختلف المنظمات الدولية الحكومية دوراً خاصاً تؤديه في النقاش الدولي بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية.

٥٤- ووقّعت الويبو بعض صكوك التعاون، مثل مذكرات التفاهم واتفاقات التعاون، الأمر الذي أضفى طابعاً مؤسسياً بالتالي على تعاونها مع عدد من المنظمات الدولية الحكومية داخل وخارج أسرة منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك العديد من منظمات الأقاليم النامية. ويحدد كل صك من تلك الصكوك الأهداف المتعلقة بالمصالح المتبادلة، ويشجع التنسيق والتعاون في سبيل دعم الملكية لصالح البلدان النامية. ويشمل كل اتفاق نموذجي مشروعات محددة للتعاون، مثل تبادل المعلومات وإعداد برامج التدريب وإجراء مشاورات دورية متبادلة واعتماد مساهمات مالية وتنظيم المشاركة والتمثيل في الاجتماعات. ومن المرتقب توقيع المزيد من تلك الاتفاقات في المستقبل، نظراً لأن بعض المنظمات الدولية الحكومية، وبخاصة تلك التي تعمل على المستوى الإقليمي، تدرج الملكية الفكرية في برامج عملها وتسعى إلى التعاون مع الويبو.

٥٥- وتشارك المنظمات غير الحكومية مشاركة فعالة في برنامج الويبو المخصص للبلدان النامية، وتمثل مصالح مختلفة، سواء دوائر الأعمال أو الأوساط المهنية أو المدنية. وتستهدف سياسة الويبو إشراكها في الحوارات المنتظمة، وتيسير النقاش فيما بينها والحكومات في منتديات علنية. فقد ثبت من

تجارب الويبو أن المناقشات العلنية التي يستمع فيها إلى مختلف الآراء تسمح للمسؤولين عن اتخاذ القرارات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً باعتماد خيارات نيّرة والالتزام من ثم بتنفيذ هذه الخيارات. وستواصل الويبو اتباع ذلك النهج الشامل، لا سيما عند مباشرة الأعمال المهمة التي تستهدف تطبيق الملكية الفكرية من أجل تحقيق الثروة الاقتصادية وتوفير التكنولوجيا والدراية العملية والعمالة.

٥٦- وواصل عدد قليل من الدول الأعضاء تقديم الدعم المالي إلى برنامج الويبو للتنمية الاقتصادية بموجب اتفاقات بشأن الأموال الاستئمانية، وبخاصة اسبانيا وجمهورية كوريا والسويد وفرنسا واليابان. ونظراً للاعتراف الدولي الحالي بما للملكية الفكرية من أهمية في التنمية الاقتصادية، فإن من المأمول فيه أن يسهم عدد أكبر من الدول الأعضاء مالياً لدعم عمل الويبو الحيوي في هذا المجال. وفي الوقت الراهن، لم ينقطع الدعم العيني من عدد متزايد من البلدان النامية والمتقدمة، لا سيما في شكل إيفاد الخبراء وتنظيم الاجتماعات ورعاية الدراسات. كما أن بعض البلدان النامية تضع موارد مالية تحت تصرف الويبو كي تدير وتنفذ برامج لصالح أنظمتها الوطنية للملكية الفكرية. ومن الأرجح أن يتزايد ذلك الاتجاه في المستقبل. وتستدعي الأوضاع الحالية أيضاً تبادل الخبرات ووجهات النظر عبر الخطوط الإقليمية عن طريق عقد الاجتماعات وإجراء الدراسات الاستقصائية التي تشمل بلداناً من مختلف الأقاليم النامية.

٥٧- وتزمع الويبو أن تستمر في عملها المقبل في مساعدة البلدان النامية على وضع صكوك سياسية تشمل عناصر الملكية الفكرية، وتواصل دعم الأنشطة المنفذة على مستوى واضعي السياسات بالتدريب العملي على إدارة أصول الملكية الفكرية واستغلالها للنهوض بالنمو الاقتصادي، وتدبر مختلف تسهيلات المساعدة التقنية الكفيلة بتسهيل الترخيص واكتساب التكنولوجيا وإدارة الأبحاث، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية على التغلب على تحديات السوق العالمية للملكية الفكرية. ونظراً لاختلاف مستويات التنمية، فإن الويبو ستواصل تقديم دعمها لإنشاء المؤسسات وتطوير الموارد البشرية في البلدان النامية على نحو يتماشى مع احتياجاتها وطلباتها ومستويات تنميتها. وستركز اهتمامها في المستقبل على تحقيق توازن بين حماية الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية. وستقدم مساعدتها إلى البلدان النامية، من خلال برامجها للمساعدة التقنية والمشورة القانونية، لكي تحدد تلك البلدان خياراتها السياسية وتتمكن من الانتفاع بمزايا نظام الملكية الفكرية. وستنتهج الويبو هذه الاستراتيجية بالتعاون مع كل هيئاتها وشركائها.

٥٨- إن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة، والإدلاء بأي ملاحظات واقتراحات بشأن الأعمال المقبلة حسب ما يكون مناسباً.

[نهاية الوثيقة]